



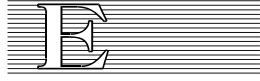
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة السابعة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الخامسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



Distr.: General

E/ECA/CM/45/4
AU/CAMEF/MIN/4(VII)
Date: 15 February 2012

Arabic
Original: English

الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٦ - ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٢

مذكرة مقدمة للمناقشة التي سيجريها الفريق الرفيع المستوى بشأن
”صياغة برنامج للأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥“

أولاً - استعراض عام

١ - أيدت قمة الأمم المتحدة للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الأهداف الإنمائية للألفية في ما عرف بإعلان الألفية ووقع على هذا الإعلان أكثر من مئة وثمانين بلداً. وكان الهدف الرئيسي لمؤتمر قمة الألفية هو وضع أهداف إنمائية عالمية قابلة للقياس ومحددة زمنياً لإنهاء المعاناة البشرية من الجوع والفقر والأمراض، ولاسيما في البلدان النامية. وتم إدماج الأهداف الإنمائية للألفية منذ اعتمادها في العديد من المبادرات الإقليمية والدولية وأحدثت أثراً هائلاً على نطاق رسم السياسات في جميع أنحاء العالم النامي، وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية التي اشتملت على ٨ أهداف و ١٨ مقصداً و ٤٨ مؤشراً تنويعاً للعديد من الجهود والمبادرات الدولية الرامية إلى تعبئة الموارد لأغراض التنمية والتي ظلت تبذل منذ منتصف التسعينيات^(١).

٢ - تعود جذور الأهداف الإنمائية للألفية إلى عام ١٩٦١ عند إطلاق عقد الأمم المتحدة الإنمائي. وبسبب انعدام الإستراتيجية الإنمائية الدولية في ذلك الوقت، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة البلدان المتقدمة اقتصادياً إلى منح ١ في المائة من دخلها الوطني إلى البلدان النامية في شكل مساعدة إنمائية رسمية. وبعد انقضاء أعمال الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٧٠ تعهدت البلدان المتقدمة اقتصادياً بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. وفي فترة الثمانينيات بدأ مفهوم التكيف الهيكلي يهيمن على التفكير الإنمائي ورسم السياسات. ولكن بمجرد إخضاعه للفحص بدأت الدوائر المعنية بالتنمية تبحث عن بدائل أخرى. وشهدت العقود القليلة التالية بروز إطار العمل الأفريقي البديل، وتم الأهداف الإنمائية الدولية التي تعتبر المبادرة الأم للأهداف الإنمائية للألفية التي رأت النور في عام ١٩٩٦ أثناء الاجتماع الرابع والثلاثين الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣ - وإذ لا تفصلنا الآن سوى ثلاث سنوات عن الموعد النهائي الذي يقترب بسرعة فقد بذلت جهود منسقة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولإجراء تقييم صارم والوقوف على أوجه النجاح والفشل الحالية للأهداف في محاولة لوضع برنامج جامع شامل لما بعد عام ٢٠١٥. والسؤال ليس عما إذا كنا سنرى مجموعة من الأهداف الإنمائية الدولية لما بعد ٢٠١٥، بل عما سيشتمل عليه الإطار المقترح. فهل يتعين الإبقاء على الأهداف الإنمائية للألفية في شكلها الراهن مع تمديد التاريخ المحدد لتحقيقها؟ أم ينبغي إعادة صياغتها أو الاستعاضة عنها ببرنامج بديل تماماً؟ ولكن أي البدائل يرجح له أن يحدث أثراً أكبر في القضاء على الفقر في أفريقيا؟

٤ - ولتحديد موقف أفريقيا بشأن البرنامج لما بعد ٢٠١٥، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تكليفاً بإجراء دراسات لثلاثة بدائل إلى جانب ورقة عن الآثار المرجحة لبرنامج ما بعد ٢٠١٥ على الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد). كما شرعت في إجراء مشاورات لالتماس وجهة نظر الدول الأعضاء بشأن المسألة. وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، عقدت اللجنة الاقتصادية حلقة عمل في أكرا بغانا (١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) حضرها ٤٧ مشاركاً من ١٩ بلداً أفريقياً يمثلون الحكومات والمجتمع المدني

(١) أهم هذه المبادرات: إعلان عقد الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٦١ والدورة الخامسة والعشرون للجمعية العامة المعقودة في كوبنهاغن عام ١٩٧٠ ومؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥ ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، بيجين ١٩٩٥ ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية، القاهرة ١٩٩٤ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو، ١٩٩٢ وإعلان الألفية لعام ٢٠٠٠.

(٢) إثيوبيا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، توغو، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سيراليون، غامبيا، غانا، الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، كينيا، مالي، المغرب، نيجيريا.

والمجتمع الأكاديمي، وأعدت اللجنة الاقتصادية دراسة استقصائية الكترونية بشأن البرنامج لما بعد ٢٠١٥، أجاب عليها حتى الآن ١١٢ ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والوزارات (على سبيل المثال وزارات التخطيط والمالية والتنمية الاقتصادية) من ٣٢ بلداً أفريقياً.

٥ - استناداً إلى الوثيقة الختامية لحلقة العمل الإقليمية وكذلك إلى نتائج الدراسة الاستقصائية والأوراق التي تم التكليل بها تقدم هذه الورقة: (أ) تقييماً للأهداف الإنمائية للألفية حتى تاريخه باستعراض مساهماتها الإيجابية والتحديات التي تواجهها؛ (ب) المقترحات البديلة لتحسينها؛ وأخيراً (ج) اقتراحات تتعلق بالبرنامج ما بعد ٢٠١٥. وتختتم الورقة بتحديد الموقف الأفريقي المستجد.

ثانياً - تقييم الأهداف الإنمائية للألفية

ألف - المساهمات الإيجابية للأهداف الإنمائية للألفية

ركزت الأهداف الإنمائية الاهتمام على الفقراء

٦ - مما لا شك فيه أن الأهداف الإنمائية للألفية ساهمت مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان على نطاق العالم، فأولاً وقبل كل شيء، تعتبر هذه الأهداف المتعددة الأبعاد والمحكمة التوجيه "أول تصور إنمائي عالمي يجمع بين التأييد السياسي العالمي والتركيز الواضح للعمل المباشر مع الفقراء في العالم" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣). وحققت الأهداف نجاحاً غير مسبوق في حشد الدعم وشحن الوعي على الصعيد الدولي ليس فقط من جانب الحكومات والهيئات الحكومية الدولية ولكن أيضاً من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية والإعلام والأوساط الأكاديمية من أجل التركيز على مجموعة مشتركة من الأهداف ترمي إلى تعزيز القدرات البشرية (فاندموورتلتي ٢٠٠٩) و (موس، ٢٠١٠)، وتقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية للألفية). فضلاً عن ذلك فقد ساعد إطار الأهداف الإنمائية للألفية في زيادة الوعي العالمي بشأن الأبعاد المتعددة للفقير وجعل تعقيد عملية التنمية أكثر وضوحاً لراسمي السياسات وللجمهور بشكل عام (تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ١٧)، كما ساهمت الحملات العالمية مثل "لنجعل الفقر صفحة من الماضي" و"القضاء على الفقر ٢٠١٥" والعديد من الحملات الأخرى في الترويج للأهداف الإنمائية للألفية في مختلف أنحاء العالم (ميلاميد وسكوت ٢٠١١ : ١). ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية منحت البلدان النامية أولوية أكبر للحد من الفقر وأدمجت الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيتها الوطنية للحد من الفقر كما نُفذت السياسات التي تركز على الأهداف الإنمائية للألفية (بولارد وآخرون www.giz.de 2010).

ارتبطت الأهداف الإنمائية للألفية بزيادة التمويل

٧ - ثانياً، في حين لم يتسنى إثبات علاقة سببية مؤكدة بين أهداف الألفية وزيادة التمويل بتزايد الاقتناع بأن الأهداف الإنمائية للألفية قد رفعت مستوى الاستهداف وتدفق المعونة والاستثمارات الأخرى في مجال التنمية (واغي، بانيرجي ٢٠١٠؛ موس ٢٠١٠، بورغينون ف، بيناسي-كير أ. وآخرون ٢٠٠٨). وكانت المعونة الإجمالية قد انخفضت بأكثر من ٢٠ في المائة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧ لدرجة أنه عند انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية بلغ حجم المعونة الإجمالية نحو ٦٠ بليون دولار في السنة. بيد أن حجم المعونة ارتفع في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٢٠ بليون دولار وظل مستقرًا عند هذا المستوى منذ ذلك التاريخ (موس، ٢٠١٠ : ٢١٨) وقبل

صدور الإعلان بشأن الألفية كان حجم المساعدة الإنمائية الرسمية يمثل ٠,٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، لكن حجم المعونة ارتفع في عام ٢٠٠٦ ليصل ١٠٤,٤ بليون دولار أي بنسبة ٠,٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو (بورغينون ٢٠٠٨). وفي حين لا يمكن إرجاع هذه الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل فمما لا شك فيه أن هذه الأهداف لعبت دوراً أساسياً في تركيز تدفق المعونة.

٨ - وفضلاً عن ذلك تبين أرقام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ أن المساعدة الإنمائية لأغراض الصحة قد زادت عن الضعف وارتفع حجمها من ٦,٨ بليون دولار إلى ١٦,٧ بليون دولار. بل إن تقرير الرصد العالمي للبنك الدولي لعام ٢٠١٠ يشير إلى حدوث زيادة كبيرة في التمويل الإنمائي على مدى العقد الماضي ولاسيما فيما يتصل بالاستجابة للقضايا المتصلة بالصحة. فعلى سبيل المثال ارتفع حجم التزامات المعونة لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية (الأيدز) في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ بنحو ٣٠ في المائة (٤,٧٥ بليون دولار) بفضل إنشاء الصندوق العالمي والجهود الخيرية لمؤسسة كلينتون ومؤسسة بيل وميلاندا غيتس وغيرهم (البنك الدولي، ٢٠١٠: ٦٢). وتمثل خطة الرئيس الأمريكي للطوارئ الخاصة بإغاثة المصابين بالإيدز وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز أمثلة للآلية المالية التي استلهمت أهمية الأهداف الإنمائية للألفية. وقامت كيانات القطاع الخاص والقطاع العام في ٢٠٠٨ بتخصيص ١٥,٨ بليون دولار لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز قدم منها ٦,٧ بليون دولار في شكل مساهمات ثنائية ومساهمات جاءت من الاتحاد الأوروبي. وارتفع حجم التبرعات للصندوق العالمي من ٢,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ قبل أن يهبط إلى ٢,٦ بليون دولار في ٢٠٠٩ نتيجة للركود الذي حدث في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وزاد برنامج الرئيس الأمريكي للطوارئ الخاص بإغاثة المصابين بالإيدز مساهمته من ٤,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ وارتفع نتيجة لذلك حجم ميزانياته السنوية. وبلغ حجم المخصصات للسنة المالية ٢٠١٠ ما يقارب ٧ بليون دولار مما يوحي باستمرار الدعم الأمريكي (البنك الدولي، ٢٠١٠، ٦٢).

حققت الأهداف الإنمائية للألفية المزيد من التركيز على النتائج

٩ - تتمثل المساهمة الثالثة في نجاح الأهداف الإنمائية للألفية في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على النواتج التي يمكن قياسها مما يشكل تحولاً في الممارسة جرى بموجبه تتبع التقدم المحرز في الأهداف المتوخاة بدلاً من حساب النواتج فقط. (موس، ٢٠١٠: ٢١٨). وبمعنى آخر أتاحت الأهداف الإنمائية للألفية للبلدان تحديد أهداف معينة، وتتبع المؤشرات الخاصة لكل منها والإبلاغ عنها مما يركز بالتالي على أهمية جمع البيانات وتحليلها. وحفزت الأهداف الإنمائية للألفية على إجراء تحسين في رصد البرامج الإنمائية من خلال جمع البيانات وتحليلها. فما أن راجت فكرة الأهداف الإنمائية للألفية حتى بدأ سيل عارم من الدراسات الإحصائية والتحليلية (واغي، بانيرجي وآخرون ٢٠١٠). ولم يقتصر تأثير ذلك على تشجيع البلدان على اعتماد نظم أفضل لرصد البيانات وتقييمها والإبلاغ عنها بل أنه مكن الحكومات من وضع سياسات إنمائية اقتصادية واجتماعية تعكس بشكل أفضل واقع بلدانها.

باء - التحديات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية

التفسير الخاطئ للأهداف الإنمائية للألفية

١٠ - كان أول انتقاد وجه للأهداف الإنمائية للألفية هو أنه في حين كان القصد منها في البداية أن تكون بمثابة تطلعات عالمية فقد أصبحت بسرعة أهدافاً فعلية للبلدان (موس، ٢٠١٠: ٢١٨). ونتيجة لذلك فقد أخطأت التوقعات التي اعتبرت أن تحقيق الأهداف يتم في كل بلد على حدة بدلاً من تحقيقها على الصعيد العالمي. وحدث إفراط في تجريد الأهداف وتعميمها وتبسيطها بل وأسيئ فهمها تماماً باعتبار أنها أهداف تناسب الجميع، وعلاوة على ذلك فقد اعتبرت معياراً يتم بناء عليه قياس أداء البلدان. والحكم عليها. وفي الواقع فقد تجاهل برنامج الأهداف الإنمائية للألفية الفوارق في الأوضاع الأولية للبلدان والقدرات المتاحة لديها وبالتالي ونظراً لاستخدام نفس المجموعة من الأهداف لم يستطع أن يحكم بإنصاف على الجهود التي بذلتها بلدان كانت ظروفها غير مواتية مقارنة بغيرها عند نقطة الانطلاق (تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١١). ولهذا السبب فإن البعض (فاندموورتلي ٢٠٠٩؛ هابلو، د. و. ر.، تسوكادا، ٢٠١١، بورغينون وآخرون ٢٠٠٨، موس ٢٠١٠) يرى أن بلدان جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعرضت للظلم ليس فقط وجدت نفسها منذ البداية في وضع كان الفشل هو نتيجته المحتومة، بل أيضاً لأنها لا تزال في نظرهم (كليمنس وآخرون ٢٠٠٧؛ إيستيرلي، ٢٠٠٩) ”متخلفة عن الركب“ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مما يعزز بالتالي المنظور المتشائم لأفريقيا لدى النقاد ”ونظراً للتفاوت الواسع في نقاط البدء وتنوع قدرات البلدان فإن استخدام معيار موحد للقياس لا يبدو فقط أمراً مسرفاً في التبسيط بل هو أمر يجافي المنطق“ (موس، ٢٠١٠: ٢١٨). فالبلدان الأكثر فقراً التي بدأت مشوارها بمعدل فقر أعلى وفجوة أوسع للفقر، يرجح أن تستغرق وقتاً أطول و/أو أن تحتاج لجهود أكبر لتجاوز خط الفقر (البنك الدولي ٢٠١٠). خاصة وأن ”انتشار الفقر بمعدلات عالية عند البدء يؤدي إلى ببطء التقدم المحرز في القضاء على الفقر أياً كان معدل النمو“ (المرجع السابق ٢٠١٠) ولذا فإن البعض (هابلو وتسوكادا ٢٠١٠) يدعو الآن إلى إيجاد طريقة أكثر شمولاً لتقييم أداء البلدان بدلاً من رصد مستوى المؤشرات، والتساؤل عما إذا كانت البلدان تقتفي الدرب المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية أم لا، كما يقترحون منهجية جديدة لقياس معدل التقدم المحرز يتم من خلالها تقييم/تزام البلدان وفقاً لجهودها في التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

افتقار الأهداف الإنمائية للألفية للملكية والقيادة

١١ - بالإضافة إلى ذلك، تتعرض الأهداف الإنمائية للألفية للنقد بسبب افتقارها للقيادة والملكية الواضحة على الصعيدين الدولي والوطني فضلاً عن عدم تحديد المسؤولية لأي من المؤسسات أو الأطراف أو البلدان. فقد تم وضع الأهداف الإنمائية للألفية في إطار نهج يتجه من القمة إلى القاعدة، ونتيجة لذلك كانت مشاركة البلدان النامية في وضع إطار الأهداف الإنمائية للألفية ضئيلة للحد البعيد وبالتالي كانت الملكية الوطنية ضعيفة. وبالرغم من أن كثيراً من البلدان المنخفضة النمو قد ربطت استراتيجياتها الوطنية وإستراتيجيات الحد من الفقر بالأهداف الإنمائية للألفية فقد وُجد أن تركيزها كان انتقائياً على أحسن الفروض مما يوحي بأن امتثالها ربما كان من باب ”الكياسة السياسية“ فقط. ومن الجائز أن يكون هذا السبب هو ما حدا بنتائج الاستعراض العالمي متوسط المدى للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥ أن تحت البلدان المنخفضة النمو على وضع استراتيجيات للحد من الفقر أو خطط إنمائية وطنية تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية وتربط على نحو أوثق الأولويات الوطنية بالأهداف الدولية. ومع أن ذلك لم يحقق معالجة تامة للاهتمامات المتعلقة بالملكية والمساءلة، فقد ساعد في التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠٠٥. وعلى الصعيد الدولي أدى الطابع المجزأ للملكية المؤسسية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة على سبيل المثال، إلى تعقيد عملية التنسيق والقيادة العامة. (وضمن وكالات الأمم المتحدة انقسمت ملكية صحة الأمومة

صفحة ٥

مما تسبب في النزاع بشأن ملكية الهدف الإنمائي رقم ٥ للألفية. وفي إطار منظمة الصحة العالمية توزع بند صحة الأمومة بين ”جعل الحمل آمناً“ و”برنامج الإنجاب البشري“ وإدارة صحة الأطفال والمراهقين. ومن بين الوكالات التي تملك الأموال للتنفيذ لعبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان دوراً بارزاً (واغي، بانيرجي ٢٠١٠: ١٢-١٣).

محدودية نطاق الأهداف الإنمائية للألفية

١٢ - يحذر منتقدو الأهداف الإنمائية للألفية من أن الأهداف أما أنها تحد من نطاق العديد من القضايا المهمة التي تعتبر ضرورية لتعزيز التنمية البشرية وأما أنها تسقطها بالمرّة (جيرمان واتش، ٢٠١٠) وتشمل هذه القضايا حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسلام والأمن ونزع السلاح والاستدامة البيئية وتغير المناخ (فاندموورتلتي، ٢٠٠٩)، وتقدير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١١).

عدم مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية لأوجه التآزر المشتركة بين القطاعات

١٣ - يتمثل انتقاد آخر في أن الأهداف الإنمائية للألفية تختص بقطاعات معينة وبالتالي فهي أضيق من أن تشمل أوجه التآزر بين القطاعات ”لا تمثل الأهداف الإنمائية للألفية خطة موضوعة من القاعدة إلى القمة وضمن مفهوم إنمائي عريض مشترك بين القطاعات يحدد أولويات الاحتياجات الإنمائية بالرغم من أنها ظاهرياً قد تبدو كذلك“ (واغي، بانيرجي ٢٠١٠: ٥).

تركيز الأهداف الإنمائية للألفية بصورة غير متناسبة على القطاع الاجتماعي

١٤ - ركزت الأهداف الإنمائية للألفية بصورة غير متناسبة على المؤشرات الاجتماعية وقللت من أهمية القطاع الإنتاجي. وقد أفضى ذلك إلى عدم وجود ترابط بين تحقيق النواتج واستدامتها. وفي غياب النمو والقدرات الإنتاجية المعززة فإن النواتج الاجتماعية الإيجابية الملاحظة من غير المرجح أن تكون مستدامة مالياً. فعلى سبيل المثال كان الأداء الإيجابي المتعلق بمؤشرات فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أداءً ناجحاً مما يعزى إلى حد كبير لتوفر الأموال العالمية. ومن المرجح أن تنعكس هذه المكاسب في حال غابت هذه الموارد.

ضعف الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بقضايا النوعية

١٥ - بالإضافة إلى ذلك تتعرض الأهداف الإنمائية للألفية للنقد بسبب زيادة تركيزها على الكم في مقابل النوع ففيما يتعلق بالتعليم في أفريقيا على سبيل المثال ينصب التركيز على زيادة معدلات القيد في المرحلة الابتدائية في حين ظل مستوى جودة التعليم مصدراً للقلق (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآخرون ٢٠١١).

عززت الأهداف الإنمائية للألفية من الاتكالية

١٦ - يقال أيضاً أن الأهداف الإنمائية للألفية تشجع وجهة نظر تركز على المال وعلى المانحين في مجال التنمية (فاندموورتلتي ٢٠٠٩) لأن الخطاب الإنمائي وحتى وقت قريب كان يفرض في التشديد على أهمية تمويل المانحين مما خلق بلداناً تعتمد على المعونة الأجنبية وعزز الشراكة غير المتوازنة بين البلدان المستفيدة والبلدان المانحة.

يمثل الافتقار إلى البيانات عائقاً لرصد أداء الأهداف الإنمائية للألفية

١٧ - يتمثل أحد المعوقات المهمة لرصد أداء الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، في تعذر الحصول على بيانات عالية الجودة يمكن الوثوق بها وتأتي في الوقت المناسب، فضلاً عن انعدام نظم الرصد والتقييم الفعالة مما حد من قدرة البلدان على تقييم أثر التدخلات بغية الإفادة منه في وضع السياسات في المستقبل (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١١).

إغفال الأهداف الإنمائية للألفية لقضايا التفاوت

١٨ - تلتزم الأهداف الإنمائية للألفية الصمت إزاء قضايا الإنصاف فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الاجتماعية. وقد ساهم التركيز على المجاميع الوطنية في الأداء في صرف الاهتمام عن قضايا حيوية مثل الحيز المكاني (الريفي مقابل الحضري) والدخل والمجموعات المنخفضة الدخل في مقابل المرتفعة الدخل) والتفاوت الأفقي (التفاوت في الحصول على الخدمات الاجتماعية الاقتصادية وفقاً للانتماء الثقافي والإثني للمجموعات). ومما لا شك فيه أن هذا التطور يمكن إرجاعه من جانب إلى المعوقات المتعلقة بتوفر البيانات الذي يجعل من الصعب تتبع أوجه التفاوت. ومن جهة أخرى يمكن القول بأن غياب الأهداف التي ترصد أبعاد التوزيع للأهداف الإنمائية للألفية قد منع المؤسسات الإحصائية من تعزيز البيانات بشأن مؤشرات التفاوت.

ثالثاً - اقتراحات بديلة للتحسين

١٩ - يوحى استعراض الأدبيات المتاحة والمناقشات المستمرة بشأن الموضوع بوجود ثلاثة خيارات للبرنامج لما بعد ٢٠١٥. ويستعرض هذا الجزء من الورقة كل خيار بمفرده مع تقديم الحجج التي يستند إليها كل منها. إذ يتعين على المجتمع الدولي: (أ) إما الإبقاء على الأهداف الإنمائية للألفية في شكلها الراهن؛ (ب) أو إعادة صياغة الأهداف الإنمائية للألفية لمراعاة بعض الانتقادات؛ أو (ج) أو وضع برنامج بديل تماماً. وعليه سوف تلقي الورقة نظرة فاحصة على الاقتراحات المتعلقة بالبرنامج لما بعد ٢٠١٥ ومن ثم لتسلط الضوء على توافق الآراء الذي بدأ يتبلور فيما بين الدول الأفريقية الأعضاء بشأن الخيار المفضل لأفريقيا.

ألف - خيار الإبقاء على الأهداف الإنمائية للألفية في شكلها الراهن

٢٠ - يستند خيار الإبقاء على الأهداف الإنمائية للألفية في شكلها الراهن على الحجة القائلة بأن الإطار الزمني لتنفيذها يعتبر قصيراً للغاية. فبالرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية ظهرت لأول مرة في عام ٢٠٠٠ فقد استغرق الأمر ٨ سنوات لتصميم الأهداف الحالية الكاملة وصياغتها في شكلها النهائي. وطيلة هذه الفترة أخضعت الأهداف للتحسين والاختبار. وأصبحت الأهداف اليوم معروفة على نطاق عالمي، ويجتهد كثير من البلدان إن لم يكن كلها لإدماج الأهداف في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وقد جرت على مدى العقد الماضي العديد من المناقشات وانهضت العديد من الاجتماعات الدولية فضلاً عن أكثر من ١٠ مؤتمرات قمة عالمية خصصت للأهداف الإنمائية للألفية. وبالفعل فإن هناك زخماً سياسياً كبيراً بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي تعمل على توحيد الجهود العالمية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية البشرية. وفي ضوء طول الوقت الذي استغرقه استكمال الإطار الحالي والزخم السياسي الكبير الذي تحظى به الأهداف الإنمائية اليوم، يقول أنصار الإبقاء على الوضع الراهن بضرورة تمديد الموعد النهائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلى ما بعد عام ٢٠١٥ لإعطاء البلدان النامية المزيد من الوقت لتحقيق الأهداف (غوغو، ٢٠١٢). ووفقاً لهذه المدرسة الفكرية فإن البلدان النامية لم تُمنح الوقت الكافي أو الموارد الكافية للتنفيذ ولذلك فإن خيار إعادة صياغة الأهداف أو وضع برنامج بديل يمثلان أمراً سابقاً لأوانه و يفترض إلى الحكمة.

٢١ - وفضلاً عن ذلك وبالنظر إلى الخطر الذي يتهدد أفقر السكان في العالم وأشدهم ضعفاً من حيث بقائهم على قيد الحياة وسبلهم لكسب العيش، فلا يسع المجتمع الدولي إهدار المزيد من الوقت والموارد لتصميم إطار عمل آخر كما لا يسعه التجريب لبرنامج إنمائي مختلف تماماً. فتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب وضع سياسات فعالة ومستدامة وتوفير الوقت الكافي من أجل تنفيذها. وعلى الرغم من التفاوت الكبير في الأداء على نطاق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى نطاق البلدان، فقد أحرزت البلدان الأفريقية نجاحاً كبيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن التقدم العام المحرز كان بطيئاً بحيث يحول دون تحقيق القارة في مجملها لكامل الأهداف الإنمائية للألفية، فإن أداء البلدان سوف يتحسن في حالة منحها المزيد من الوقت والموارد.

باء - خيار إعادة صياغة الأهداف الإنمائية للألفية

٢٢ - بالرغم من أوجه الضعف العديدة للأهداف الإنمائية للألفية فقد أحرزت من النجاحات ما يكفي لتبرير استمراريتها. وبالرغم من ذلك، بالنظر إلى اختلاف السياق العالمي الراهن عما كان سائداً في فترة التسعينيات، عندما كان يجري التفاوض بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين لأي تكيف أو صياغة جديدة للبرامج الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ أن تعالج بصورة جادة التحديات المعقدة الجديدة التي برزت منذ بداية الألفية الجديدة (أوهيوريونون، ٢٠١١). ويقول أنصار إعادة صياغة الأهداف الإنمائية للألفية إنه من الأفيد لفترة ما بعد ٢٠١٥ إتباع نهج معزز للأهداف الإنمائية الإضافية (MDG-Plus) يجري في إطاره إعادة تشكيل الأهداف وإزالة حالات التداخل بما يتيح المجال لإدراج أهم القضايا التي أغفلتها مجموعة الأهداف الأصلية (فاندموورتلي، ٢٠٠٩)، فمجرد تمديد الموعد النهائي المحدد لعام ٢٠١٥ سوف يعني ببساطة القبول بالفشل. ومن جهة أخرى فإن التخلص النهائي من الأهداف الإنمائية للألفية سوف يحول دون إحراز تقدم لأنه يحرم المجتمع الإنمائي من فرصة البناء على النجاحات المحققة في مجال الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - ومما لا شك فيه أن سياق التنمية العالمية في أفريقيا قد تغير في السنوات الأخيرة. ولا يزال الأفريقيون يعانون من آثار الأزمات المالية والغذائية العالمية كما أن القارة تعاني على نحو متزايد من جراء آثار تغير المناخ. ونتيجة لارتفاع المتواصل في النمو السكاني سوف تتعرض أفريقيا لضغط متزايد في مجال السكان في المستقبل. وفي الواقع فإن حجم سكان أفريقيا من المرجح أن يتجاوز المليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ وربما يصل إلى ١,٤ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٥. ونتيجة لذلك فإن نصف سكان القارة تقريباً سوف تقل أعمارهم عن ٢٤ سنة (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٧) مما يزيد من نسبة السكان الشباب الذي سوف يلتحقون بالقوة العاملة. ومما يؤسف له أن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة المسجلة في الكثير من البلدان الأفريقية لم تحدث الأثر المطلوب على توليد العمالة. ولذلك يجب إعادة النظر في البرنامج لما بعد ٢٠١٥ للتركيز على إنشاء آليات مؤسسية تعزز النمو الشامل والمنصف وعلى تحسين الأوضاع المعيشية لغالبية السكان بما في ذلك عن طريق توليد العمالة اللائقة.

جيم - خيار صياغة إطار عمل بديل

٢٤ - يدعي أنصار الإطار البديل أن التركيز على النواتج الإنمائية كان في غير محله خاصة بالنسبة للبلدان النامية. ويقترحون على العكس من ذلك إطاراً ينصب فيه التركيز بدرجة كبيرة على العملية ويستند إلى برنامج تحويلي (ياو نيارك ٢٠١١). ويدعون أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى أفكار وإلى مشاريع جديدة يجرى تنفيذها في إطار الدولة الإنمائية، وتوجهها ثورات اقتصادية تحقق التحول الاقتصادي. كما يتعين تهيئة البيئة المواتية لتنفيذ الأفكار الناجعة. ويمثل التعليم والأسواق جزءاً رئيسياً من الفكرة وعملية التنفيذ. وفي حين ترمي الأهداف الإنمائية إلى الحد من الفقر على

نطاق العالم فقد أنصب تركيزها على النواتج (على سبيل المثال مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة) وليس على العمليات (على سبيل المثال زيادة اقتصاديات البلدان النامية بما في ذلك عن طريق تحويل الاقتصاديات). ويبدو أن الإطار العالمي الحالي قد فشل في إيجاد الثورات الاقتصادية المطلوبة التي تستند إلى أفكار وخبرات جديدة في القطاعات الرئيسية الضرورية لتمكين أفريقيا من استغلال إمكانياتها إلى أقصى مدى. ولهذا السبب يتعين وضع مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية التي تستهدف بصفة خاصة التحول الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٥ - ففي قطاع التعليم على سبيل المثال ساهم التركيز المُخلّ على التعليم الابتدائي مع عدم كفاية فرص الحصول على التعليم العالي وتدني المهارات المكتسبة على نطاق القارة في الضعف الذي اتسمت به تنمية رأس المال البشري، مما أدى بدوره إلى إعاقة التحول الاقتصادي الكافية في أفريقيا. وعلى نحو مماثل فإن انعدام الهياكل الأساسية الاقتصادية الكافية والأسواق الزراعية التي يمكن من خلالها اختبار الأفكار والمنتجات الجديدة وضمان الاتساق في معايير القياس في القطاع الزراعي، تمثل قضايا إضافية مثيرة للقلق. وفي قطاع الطاقة فإن إمدادات الكهرباء والطاقة التي لا غنى عنها لتنفيذ الأفكار الجديدة لا يمكن الوقوف بها الأمر الذي يشكل تهديداً أيضاً لتفجير ثورات اقتصادية. وتفتقر أفريقيا للأسواق والمؤسسات المالية الملائمة التي يتمثل دورها في فحص الأفكار الجديدة والحد من المخاطر. وفصلاً عن ذلك فإن ضعف الهياكل الأساسية وبطء وتيرة التكامل الإقليمي في أفريقيا لا تزال تحول دون فتح الأسواق مما يحد من تفجير الثورات الاقتصادية. فالحد من الفقر لا يمكن تحقيقه دون تحول ريفي. ونظراً لأن حوالي ٧٥ في المائة من السكان الذين يقل دخلهم عن الدولار في اليوم يعيشون في المناطق الريفية (البنك الدولي ٢٠٠٢) فإن الفقر في أفريقيا يظل ظاهرة ريفية في الأساس. وتعتمد نسبة ٧٠ في المائة من الأفريقيين تقريباً على القطاع الريفي في سبل كسب العيش. ولا يستطيع فقراء الريف تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والاحتياجات الأخرى بسبب استمرار ضعف الأداء في القطاع الزراعي. وتحتاج أفريقيا لانتشال ما يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة من حافة الفقر مع توفير العمالة لنحو ٢١٥ مليون شاب وشابة إضافيين يتوقع انضمامهم للقوى العاملة على مدى العقد المقبل. ومن المؤكد أن تنمية المجتمعات الريفية تحدث أثراً إيجابياً مباشراً على مجمل التنمية الاقتصادية في أفريقيا (إيوانغ ٢٠٠٩).

٢٦ - وبناء على ما تقدم، يتعين أن يركز إطار العمل البديل على: (أ) تحول هيكل اقتصاديات البلدان النامية؛ (ب) وتطوير المؤسسات الاقتصادية الداخلية لتسهيل التحول الهيكلي وضمان استمراريته؛ (ج) وتعزيز قدرات البلدان النامية على الاعتماد بشكل أكبر على الموارد والإيرادات المحلية؛ (د) وتنمية الأسواق الدولية والمحلية والعابرة للحدود فضلاً عن تطوير المهارات والقدرات في القطاعين الرسمي والخاص. ويمكن تلخيص العناصر الرئيسية للنهج البديل فيما يلي:

١ - تنمية رأس المال البشري: دعم تنمية رأس المال البشري وتنمية القدرات في مجال التعليم العالي والمهارات. (أ) التعليم الجامعي؛ الجامعات الخاصة، برامج المحتوى المحلي لتعزيز اكتساب المهارات المحلية وتحديث الإنتاج المحلي؛ تسهيل حركة الكفاءات ونقل المهارات من الخارج عن طريق المغتربين (الأفريقيون المهاجرون مؤخراً)؛

٢ - الأسواق الزراعية: تشجيع تنمية أسواق زراعية حديثة.

٣ - الأسواق المالية: تشجيع تنمية الأسواق المالية للمساعدة في اختبار الأفكار الجديدة والحد من المخاطر.

٤ - أسواق الطاقة: المساعدة في تنمية أسواق عميقة وحديثة للطاقة.

٥ - الأسواق الإقليمية والعابرة للحدود: تعزيز تنمية أسواق على نطاق أفريقيا من خلال تنمية الهياكل الأساسية اللازمة.

٦ - الشركاء الدوليون: يتعين أن ينصب تركيز الشركاء الإنمائيين أساساً على التدخلات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولاسيما في مجال تنمية الهياكل الأساسية.

٢٧ - ما يميز البرنامج البديل المقترح من الأهداف الإنمائية للألفية الحالية هو التركيز النسبي على النواتج المرحلية وعضاً عن النواتج النهائية، وتركيزه على محفزات التنمية بدلاً من التركيز على الأهداف الإنمائية في حد ذاتها. وبهذا المعنى فإن النهج البديل يحدد الخطوات الواجب اتخاذها أكثر من الأهداف الإنمائية للألفية التي تسلط الضوء فقط على الأهداف المختارة وتترك آليات واستراتيجيات تحقيقها لرأسمي السياسات.

٢٨ - أي من هذه الخيارات الثلاثة يتعين أن يشكل موقف أفريقيا بشأن برنامج ما بعد ٢٠١٥؟ ما هو البديل الذي يرجح له أن يحقق أقصى مدى من التقدم في الحد من الفقر وتحسين سبل كسب العيش لفقراء أفريقيا؟ تشير المداولات التي دارت أثناء حلقة العمل الإقليمية المعقودة بأكرا بشأن أوجه القوة والضعف للأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك نواتج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى اعتماد برنامج الأهداف الإنمائية للألفية الإضافية لأفريقيا لما بعد ٢٠١٥ (الخيار الثاني).

رابعاً - نتائج المشاورات

٢٩ - يرد فيما يلي استعراض لتصور الدول الأفريقية الأعضاء لبرنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥ استناداً إلى الدراسة الإلكترونية التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبيان الصادر عن حلقة العمل الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالبرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥.

ألف - الدراسة الإلكترونية

٣٠ - أفضت الدراسة الإلكترونية التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتي شملت ١١٢ من أصحاب المصلحة المعنيين (ممثلين للحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحوث والمجتمع الأكاديمي) ومن ٣٢ بلداً أفريقيا موزعة عبر المناطق الإقليمية الخمس في القارة إلى التصورات التالية بشأن البرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥.

لا تزال الأهداف الإنمائية للألفية صالحة بالنسبة للدول الأعضاء

٣١ - تتفق الأغلبية العظمى ممن قاموا بالرد على الدراسة على أن مجالات الأهداف الإنمائية للألفية تمثل: (أ) أولويات إنمائية مهمة لبلدانها؛ (ب) وتعكس إما معظم أو كل أو بعض الأولويات الإنمائية لبلدانها المعنية؛ و(ج) ويتعين أن تظهر في البرنامج لما بعد ٢٠١٥.

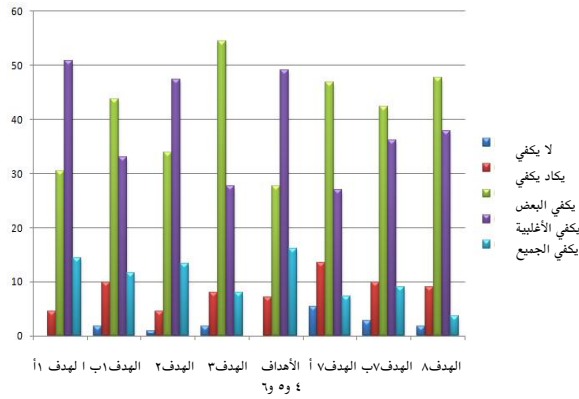
لا تعكس الأهداف الإنمائية للألفية سوى مجموعة فرعية من الأولويات الإنمائية

٣٢ - بالرغم من صلاحية الأهداف الإنمائية للألفية فقد حددت نسبة كبيرة من المستجيبين للدراسة مجالات إنمائية أخرى تغفلها الأهداف الإنمائية الحالية، وقدمت اقتراحات لتحسينها. ومثلما يتضح من الرسم البياني فإن الهدفين ٧ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وعلى النحو الذي صمما به حالياً لا يمثلان سوى أولويات دنيا للدول الأعضاء.

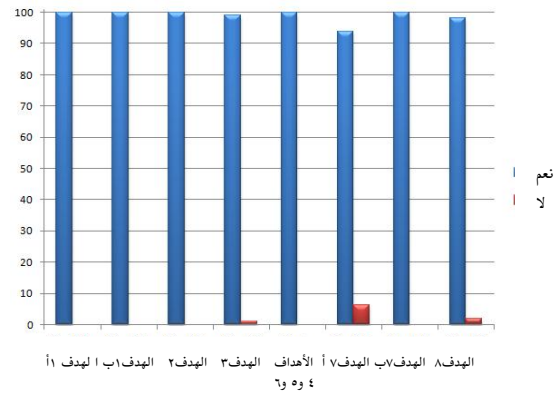
هل يتعين إدراج مجالات الأهداف الإنمائية الحالية
إلى أي مدى تلبي الأهداف الإنمائية للألفية
الأولويات والاهتمامات اللاحقة للبلدان؟

هل يتعين إدراج مجالات الأهداف الإنمائية الحالية

في البرنامج لما بعد ٢٠١٥؟



(3)



اقتراحات لإعادة صياغة الأهداف الإنمائية للألفية.

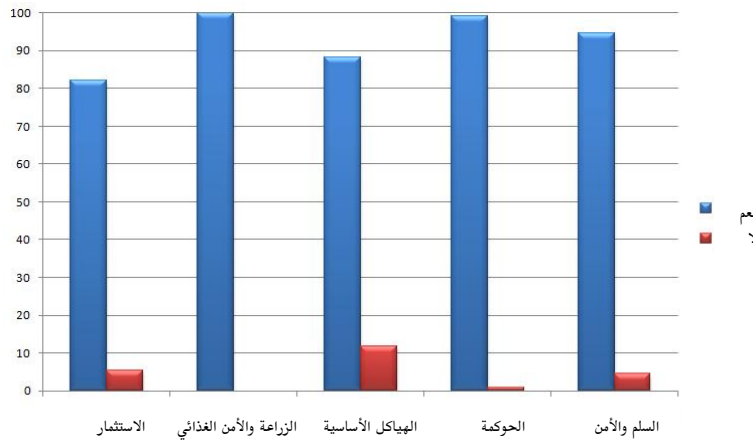
٣٣ - ذكر المستجيبون للدراسة فيما يتعلق بالهدف ١ أنه لم يكن هناك تركيز كاف على النمو الشامل أو على توليد الوظائف. وفيما يتعلق بالتعليم (الهدف ٢ تعميم التعليم الابتدائي)، رفض المستجيبون التركيز الحصري على التعليم الابتدائي ودعوا إلى المزيد من التركيز على التعليم في مرحلة ما بعد الابتدائي. وإضافة إلى ذلك أشاروا إلى أن مؤشرات التعليم يجب أن تركز على نواتج التعليم وليس فقط على معدلات القيد. وفيما يتعلق بشؤون الجنسين (أي الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) ذكروا أن مؤشرات تمكين المرأة يجب أن تتجاوز تمثيل المرأة في البرلمان لتشمل التمثيل في الحكومة المحلية فضلاً عن قضايا العنف الجنسي والعنف المرتبط بنوع الجنس والأبعاد الجنسانية لتوزيع العمل وفرص الحصول على التمويل والزواج المبكر. ولاحظوا أيضاً أن الهدف لا يراعي على نحو فعال قضية الحمل المبكر وآثاره على نمو السكان وارتفاع معدلات المعيلين (النسبة المئوية لصغار وكبار السن إلى مجموع السكان في السن العمل). وفيما يتعلق بالصحة (الأهداف ٤ إلى ٦) وجه انتقاد رئيسي إلى تجاهل الوضع الصحي للمسنين وإلى الأمراض غير المعدية وقضايا الصحة العقلية. وبشأن البيئة (الهدف ٧: كفاءة البيئة المستدامة) لاحظ المستجيبون أنه بالرغم من الأهمية النسبية لقضية الهجرة من الريف إلى الحضر فإن قضايا التشرد الداخلي تعتبر قضايا لم تشملها الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال لا توجد مؤشرات أو أهداف خاصة بالتكيف مع تغير المناخ أو بتمويل برامج التكيف. كما لا توجد مؤشرات لقياس الأبعاد الجنسانية أو الصحية أو المرتبطة بالفقر نتيجة لتغير المناخ. وفيما يتعلق بالشراكة الدولية (الهدف ٨) أشار المستجيبون للدراسة إلى ضرورة أن يركز برنامج ما بعد ٢٠١٥ على التجارة (الداخلية والأقاليمية) بدلاً من المعونة.

(٣) الهدف ١ (أ) الفقر والتفاوت، ١ (ب) العمالة والعمل الكريم ٢ التعليم وتدريب المهارات، ٣ السكان وشؤون الجنسين، ٤ وه ٦ الصحة والتغذية، (أ) التحضر والهجرة، ٧ (ب) البيئة وتغير المناخ، ٨ التجارة والمعونة.

أولويات مقترحة لبرنامج ما بعد ٢٠١٥

٣٤ - اقترح المستجيبون أن يستهدف البرنامج الإنمائي ما بعد ٢٠١٥ بصفة خاصة عمليات التحضر والهجرة والتجارة والمعونة والاستثمار (الأجنبي والمحلي) والهياكل الأساسية والتنمية والزراعة والأمن الغذائي والحوكمة والسلام والأمن وتنمية المهارات والتكامل الإقليمي وإزالة الحواجز التجارية داخل القارة وتغير المناخ والنمو الاقتصادي وتوليد العمالة. كما يتعين أن يتسم تخطيط البرنامج الجديد بالمزيد من الطابع التشاركي وأن يوفر مبادئ توجيهية بشأن آليات التمويل. كما يتعين أن يكفل قياس النتائج من حيث الكم والكيف من الخدمات المقدمة. ويبين الرسم البياني التالي موجزاً للمجالات العامة المقترحة من أجل إدراجها في برنامج ما بعد ٢٠١٥.

المجالات الجديدة المقترحة لبرنامج ما بعد ٢٠١٥



باء - نواتج المشاورة الإقليمية

٣٥ - على نحو مماثل لما ذكره المستجيبون للدراسة، برز توافق في الآراء في أوساط المشاركين في المشاورة الإقليمية على ضرورة تعديل الأهداف الإنمائية للألفية لأنها وعلى النحو المصممة به حالياً؛ (أ) توجه تركيزاً محدوداً على النمو الاقتصادي والتحول؛ (ب) ولا يوجد بها تركيز كاف على الدور المتعلق بتعبئة الموارد المحلية في البرنامج الإنمائي لأفريقيا؛ (ج) كما أنها تميل إلى تجاهل القضايا ذات الصلة بنوعية الخدمات المقدمة؛ (د) وتلتزم الصمت بشأن أوجه التفاوت بما في ذلك التفاوت بين المناطق الجغرافية والتفاوت الأفقي؛ (هـ) وتركز على نحو متناسب على النواتج مع منح اعتبار محدود للعوامل التمكينية المساعدة في تحقيق التنمية مما استبعد بالتالي دور العوامل المتمثلة في الهياكل الأساسية والسلام والأمن في تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

٣٦ - واستجابة لهذه القضايا شدد المشاركون على ضرورة أن يعكس برنامج ما بعد ٢٠١٥ التوازن الملائم بين نواتج التنمية الإنمائية والعناصر التمكينية. وتشمل هذه العناصر: (أ) تنمية القدرات المؤسسية؛ (ب) وتعبئة الموارد المحلية؛ (ج) والمشاركة والملكية على المستوى المحلي والعالمي؛ (د) والشمول الاجتماعي والمساواة؛ (هـ) والحوكمة والقيادة؛ (و) والسلام والأمن؛ (ز) والتكامل الإقليمي والتجارة؛ (ح) وتنمية الهياكل الأساسية؛ (ط) والتعاون الدولي والشراكات

الدولية. وبالإضافة إلى العناصر التمكينية دعا المشاركون إلى ضرورة أن يركز برنامج ما بعد عام ٢٠١٥ على النواتج الإنمائية التالية: '١' التحول الاقتصادي؛ '٢' التعليم والتكنولوجيا؛ '٣' التنمية البشرية.

اقتراحات للبرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥

٣٧ - توحى المشاورات التي جرت مع الدول الأفريقية الأعضاء بأن تعديل الأهداف الإنمائية للألفية هو الخيار المفضل للقارة. واستناداً إلى نتائج الأوراق المعدة بتكليف من اللجنة الاقتصادية ونواتج المشاورات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين في أفريقيا يقدم هذا الجزء اقتراحات محددة لبرنامج ما بعد ٢٠١٥.

٣٨ - مثلما تمت الإشارة إليه آنفاً هناك عدد من الاقتراحات التي قدمت لإدراج توطئة في برنامج ما بعد ٢٠١٥. ونتيجة لذلك يبرز قلق مشروع بشأن الإفراط في تحميل البرنامج الإنمائي. ومن المهم تذكر أن الطابع المبسط والدقيق للأهداف الإنمائية للألفية قد ساهم من ناحية في تحقيقها بنجاح وفي جهود التنفيذ اللاحقة. ونظراً لعدم إمكانية تصور أي إطار تنموي كتعبير شامل لما تتميز به التنمية البشرية من تعقيد، فمن المستصوب الإبقاء على الأهداف والمقاصد في حدودها الدنيا في فترة ما بعد ٢٠١٥. (فاندموورثلي ٢٠٠٩). لذلك سيكون من الضروري تفادي التضارب بين الأهداف واختيار المجالات التي يرجح أن تحدث أثر مضاعفاً على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وفضلاً عن ذلك سيكون من المهم في المستقبل مراعاة التوازن بين النواتج الإنمائية والعناصر التمكينية لتوفير توجيه عام للبلدان بشأن كيفية تحقيق النواتج.

٣٩ - وبإجراء تحليل للمشاورات المذكورة آنفاً تضح أهمية تسليط الضوء على العناصر التمكينية الرئيسية التالية للتنمية: (أ) المشاركة، والملكية، والمساءلة على صعيد المجتمع المحلي وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ب) تنمية القدرات؛ (ج) التنسيق العالمي والشراكات؛ (د) تعبئة الموارد المحلية والاستثمار؛ (هـ) السلم والأمن؛ (و) الحوكمة؛ (ز) وتطوير الهياكل الأساسية. ينبغي أن تكون هذه العناصر بمثابة شروط ضرورية لتنفيذ برنامج ما بعد ٢٠١٥ بطريقة ناجحة. أما إذا كانت هنالك ضرورة لتحديد أهداف معينة لجميع العناصر التمكينية فهذا موضوع قابل للنقاش. وبالرغم من ذلك تتوفر بيانات كافية لوضع ورصد المؤشرات للهياكل الأساسية وتعبئة الموارد المحلية وبعض متغيرات الحوكمة وهو أمر ينبغي تشجيعه.

٤٠ - بالإضافة إلى تتبع العناصر التمكينية تدعو الحاجة إلى إعادة صياغة نواتج الأهداف الإنمائية للألفية بحيث تراعي القضايا والأولويات والتطلعات الجديدة. واستناداً إلى المشاورات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية على نطاق الأقاليم حتى الآن، يقدم الجدول التالي موجزاً للأولويات الإنمائية الرئيسية التي يتعين أن تُدرج في البرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥.

الجدول ١ - موجز بالأولويات للبرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥ : منظور أفريقي

الأهداف	المقاييس
تعزيز التحول والنمو المستدام	منح الأولوية لتوليد العمالة تعزيز التنمية الريفية تعزيز إضافة القيمة للسلع والموارد الأولية ضمان الأمن الغذائي تعزيز وتوسيع التجارة والأسواق والتكامل الإقليمي والاستثمار إيلاء الأولوية للاستدامة ودعم مبادرات الاقتصاد الأخضر
تعزيز التعليم والابتكار التكنولوجي	تعزيز الجودة والحصول على التعليم الأساسي والتعليم الجامعي. الاستثمار في التعليم الثانوي والجامعي والمهني تعزيز نقل التكنولوجيا الاستثمار في مجال البحث والتطوير
تعزيز التنمية البشرية	تعزيز التكافؤ بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات الحياة. حماية حقوق الإنسان وكفالة العدالة والمساواة تعزيز الحصول على الحماية الاجتماعية تعزيز صحة الأم والطفل دعم وتمكين كبار السن والمعوقين منح الأولوية لمبادرات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ

٤١ - يتمثل أحد المعوقات الكبيرة لرصد أداء الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في انعدام البيانات عالية الجودة والموثوق بها وعدم توفرها في الوقت الملائم، وانعدام نظم التقييم والرصد الفعالة مما حد من قدرة البلدان على تقييم أثر التدخلات. ويتطلب الأمر زيادة الاستثمارات فيما بعد ٢٠١٥ في مجالات جمع البيانات وتحليلها ونشرها وذلك لضمان الرصد الفعال للأداء فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية.

خامساً - الخلاصة

٤٢ - حيث أن المجتمع الإنمائي الدولي بدأ في إجراء تقييم لمساهمات الأهداف الإنمائية للألفية وشرع في تحديد إطار عالمي لما بعد ٢٠١٥ ينبغي لأفريقيا هي أيضاً أن تقوم بصياغة موقفها المشترك. فقد ساهمت الأهداف الإنمائية للألفية من جهة في تحقيق تحسينات كبيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي على نطاق القارة الأفريقية. ومن جهة أخرى لا يزال الفقر مهيمناً وهناك المزيد من الجهود التي ينبغي أن تبذل. وتدور المناقشات المتعلقة ببرنامج ما بعد ٢٠١٥ حالياً حول خيار الإبقاء على الأهداف الإنمائية للألفية في شكلها الراهن، خيار إعادة صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، خيار وضع إطار بديل.

٤٣ - واستناداً إلى الردود الواردة من الدول الأفريقية الأعضاء من خلال حلقة العمل التي نُظمت في أكرا والدراسة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن برنامج ما بعد ٢٠١٥ ترى هذه الورقة أنه سيكون من مصلحة أفريقيا إعادة صياغة الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد ٢٠١٥ لتعكس التحديات الراهنة والآخذة في الظهور. كما يجب أن يشمل هذا الإطار مزيجاً للعناصر الإنمائية التمكينية والنواتج.

٤٤ - وباختصار، ينبغي أن يشمل البرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥ جميع المجالات التي تعالجها الأهداف الإنمائية للألفية حالياً. كما يتعين تعديل هذه المجالات لتشمل عناصر التحديات الناشئة. وفضلاً عن ذلك ينبغي إضافة مجالين جديدين يشكلان عماد برنامج ما بعد ٢٠١٥، وهما (أ) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ و (ب) التحول الاقتصادي لاقتصادات البلدان النامية.

المراجع

1. Bourguignon F, Benassy-Quere A, Dercon S, et al. September 2008. Millennium Development Goals at midpoint: Where do we stand and where do we need to go? European Report on Development.
2. Clemens, M., Kenny, C and Moss, T. (2007). 'The Trouble with the MDGs: Confronting Expectations of Aid and Development Success,' *World Development*, 35 (5), pp. 735-751.
3. Easterly, W. (2009) 'How the Millennium Development Goals are Unfair to Africa', *World Development*, 37 (1) pp. 26-35.
4. ECA, (2010). Mainstreaming health Equity in the development agenda of African countries, United Nations Economic Commission for Africa African Centre for gender and social development (ACGS).
5. Ewang, Peter N. (2009). *Challenging Conventionalism for Sustainable Agricultural Research Extension and Rural Development*. SASAE.
6. German Watch, (2010). *The Millennium Development Goals and Climate change: Taking Stock and Looking Ahead*.
7. GIZ, Poverty Reduction Strategies and the MDGs, Taken from <http://www.gtz.de/en/top-themen/7168.htm>, retrieved October 24, 2011
8. Gohou, Gaston. (2012). The Post-2015 Development Agenda: The Case for Retaining the MDGs in their Current Configuration. Paper presented at "Regional Workshop on Articulating Africa's Position on the Post-2015 Development Agenda," UNECA, 15-16 November 2011.
9. Hailu, D. and R. Tsukada, (2011). 'Achieving the Millennium Development Goals: A Measure of Progress,' Working Paper 78. Brasilia, International Policy Center for Inclusive Growth.
10. Hailu, D. and R. Tsukada, (2011). "Measuring MDG Achievements: Rate of Progress Matters Most," One Pager 125, <http://www.ipc-undp.org/pub/IPCOnePager125.pdf>, Retrieved 24 October 2011.
11. Melamed, C. and Scott, L. (2011). After 2015: Progress and challenges for Development, ODI Background Note.
12. Moss. Todd. (2010). What Next for the Millennium Development Goals? London School of Economics and Political Science and John Wiley & Sons Ltd. Global Policy Volume I. Issue 2.

13. Nyarko, Yaw. (2011). Rethinking the MDGS: Towards an Alternative Development Agenda Post-2015.” Paper presented at “Regional Workshop on Articulating Africa’s Position on the Post-2015 Development Agenda,” UNECA, 15-16 November 2011.
14. Ohiorhenuan, John. F. E. The Post-2015 Development Agenda: The Case for Reformulating the MDGs. Paper presented at “Regional Workshop on Articulating Africa’s Position on the Post-2015 Development Agenda,” UNECA, 15-16 November 2011.
15. Polard, A. Suer, A. Polato-Lopes, M and de Mauroy, A (2010).” What Should Come After the Millennium Development Goals? Voices From the South,” Presented after dinner Roundtable discussion on “The MDGs and Beyond 2015: Pro-poor Policy in a Changing World” Wednesday, 8 September, University of Manchester.
16. UNDG, (2005). Making the MDGs matter: a country response. New York: United Nations Development Group.
17. UNDP, Human Development Report 2003. Millennium Development Goals: a compact among nations to end poverty. Oxford: Oxford University Press, 2003.
18. UNECA, AU, ADB, UNDP, (2011). Assessing Progress in Africa Toward the Millennium Development Goals. MDG Report 2011.
19. Waage, Banerji et al, 2010. The Millennium Development Goals: a cross-sectoral analysis and principles for goal setting after 2015. Lancet and London International Development Centre Commission.
20. Vandemoortele, J. and Delamonica, E. (2009). Taking the MDGs Beyond 2015: Hasten Slowly, IDS Bulletin 41(1) 60-69.
21. 2011 Report of the Secretary-General on Progress towards the Millennium Development Goals, Draft report.
22. World Bank, 2010. Global Monitoring Report, The MDGs After the Crisis.